

## اليوم.. اختتام ورشة العمل الخاصة بإدماج القضايا السكانية في قطاع الشؤون الاجتماعية

تختتم اليوم الأربعاء بالعاصمة صنعاء ورشة العمل الخاصة بإدماج القضايا السكانية في قطاع الشؤون الاجتماعية والتي نظمتها على مدى ثلاثة أيام مشروع (مكون الأسرة) التابع للإدارة العامة للمرأة والطفل بقطاع التنمية بوزارة الشؤون الاجتماعية خلال الفترة (7/7/2008-9/7/2008) وفي افتتاح الورشة التي شارك فيها نحو (30) مشاركاً يمثلون الجهات ذات العلاقة أكدت الدكتورة/أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية على كلمتها على أن الشؤون الاجتماعية هي الأسرة وهو النواة الأولى للمجتمع وأنه إذا صلحت صلح عليها المجتمع وإذا شابها الخلل انعكس تأثير ذلك سلباً على كافة قطاعات المجتمع وأشارت إلى أن هذه الورشة تتناول قضية مهمة وهي واحدة من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالقضية السكانية موضحة أن الوزارة قد نفذت لأول مرة دراسة علمية ميدانية عن أطفال الشوارع قام بها أساتذة جامعيون باحثون متخصصون وذلك في حوالي ثماني محافظات وأنه سيتم الاعتماد عليها ونوهت إلى أن هذه الظاهرة تعتبر جزءاً من المشكلة السكانية التي تعاني منها بلادنا والتي ظهرت نتيجة التفكك الأسري والذي قد يكون أحد مشكلاتها الزواج المبكر.



معدلات وفيات الأطفال والأمهات. وأكد أهمية التنبيه إلى هذه الأمور وأن تتكاتف جهود الجميع على المستويات الرسمية وغير الرسمية والبحث عن حلول ممكنة للمشكلات السكانية. وشدد على ضرورة إيجاد وتوفير خدمات للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في كافة المرافق الصحية التابعة للحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني سواء على مستوى الحضرة والريف لأن إيجاد هذه الخدمات وتقديمها للناس بجدوى عالية وببسر في مختلف التجمعات السكانية يشكل كبير في حل مشكلة النمو السكاني المرتفع.. وقال بان هذه القضية ليست قضية رسمية فقط وإنما هي قضية المجتمع والناس جميعاً. متمنياً للورشة النجاح والخروج بنتائج مثمرة تساعد على تحقيق الأهداف والغايات المنشودة. هذا وكانت قد أقيمت في الجلسة الافتتاحية للورشة كلمتان من قبل الأستاذ/ علي صالح عبدالله وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لقطاع التنمية والاستاذ/ عبدالملك التهامي مستشار الامانة العامة للمجلس الوطني للسكان تنقرا فيها إلى أهمية هذه الورشة والتي سيتم العمل من خلالها على إدماج القضية السكانية في الأهداف العامة للقطاع الاجتماعي وخطة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لعام 2009م وفي إطار الخطة الخمسية الثالثة للتنمية وأكد أهمية العمل المشترك واستيعاب ممثل الإشكاليات السكانية ووضع الحلول المناسبة لها وذلك بالتعاون مع كل الأطراف ذات العلاقة هذا وكان

### حمد : الشؤون الاجتماعية من أكثر المكونات تأثراً بالمشكلة السكانية

ورشة العمل الخاصة بإدماج القضايا السكانية في قطاع الشؤون الاجتماعية

صنعاء / متابعة / بشير الحزمي :

تختتم اليوم الأربعاء بالعاصمة صنعاء ورشة العمل الخاصة بإدماج القضايا السكانية في قطاع الشؤون الاجتماعية والتي نظمتها على مدى ثلاثة أيام مشروع (مكون الأسرة) التابع للإدارة العامة للمرأة والطفل بقطاع التنمية بوزارة الشؤون الاجتماعية خلال الفترة (7/7/2008-9/7/2008) وفي افتتاح الورشة التي شارك فيها نحو (30) مشاركاً يمثلون الجهات ذات العلاقة أكدت الدكتورة/أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية على كلمتها على أن الشؤون الاجتماعية هي الأسرة وهو النواة الأولى للمجتمع وأنه إذا صلحت صلح عليها المجتمع وإذا شابها الخلل انعكس تأثير ذلك سلباً على كافة قطاعات المجتمع وأشارت إلى أن هذه الورشة تتناول قضية مهمة وهي واحدة من المشكلات الاجتماعية المرتبطة بالقضية السكانية موضحة أن الوزارة قد نفذت لأول مرة دراسة علمية ميدانية عن أطفال الشوارع قام بها أساتذة جامعيون باحثون متخصصون وذلك في حوالي ثماني محافظات وأنه سيتم الاعتماد عليها ونوهت إلى أن هذه الظاهرة تعتبر جزءاً من المشكلة السكانية التي تعاني منها بلادنا والتي ظهرت نتيجة التفكك الأسري والذي قد يكون أحد مشكلاتها الزواج المبكر.

ان النمو السكاني الكبير ينتج عنه معدلات نمو عالية جداً تؤثر سلباً على جودة الحياة والتعليم والصحة وعلى نصيب الفرد من المياه ونصيب الفرد من الرقعة الزراعية.

وأوضحت من مخاطر الاستمرار في الزيادة السكانية بالمعدل الحالي الذي يعتبر من أعلى المعدلات في ظل الموارد والإمكانيات المحدودة وشحه المياه التي تعانيها المنطقة العربية عموماً وبلادنا خصوصاً والتي تعتبر من أخطر بلدان العالم من حيث نصيب الفرد من المياه.

وأشار إلى أنه إذا استمر النمو السكاني على هذا النحو فإننا في اليمن نحتاج في عام 2035 إلى حوالي 14 مليون كرسي للطلاب الملتهقين في مرحلة التعليم الأساسي وإلى تدريب 16 ألف طبيب وإلى مليارات الدولارات لتأمين احتياجاتهم من الخدمات الصحية والتعليمية.. منوهاً إلى أن معدلات الخصوبة السكانية في اليمن هي من أعلى المعدلات في المنطقة العربية ويضاف إليها ارتفاع معدلات الأمية بين النساء وخاصة في الريف وارتفاع

منهم قروصاً بيضاء من دون فوائد تعمل مشاريع صغيرة مدرة للدخل وذلك بعد تدريبهم وتأهيلهم وبما يضمن نجاح هذه المشاريع وتحقيق الغايات والأهداف المرجوة وهي إخراجهم من دائرة الفقر.

وأوضحت من مخاطر الاستمرار في الزيادة السكانية بالمعدل الحالي الذي يعتبر من أعلى المعدلات في ظل الموارد والإمكانيات المحدودة وشحه المياه التي تعانيها المنطقة العربية عموماً وبلادنا خصوصاً والتي تعتبر من أخطر بلدان العالم من حيث نصيب الفرد من المياه.

وأشار إلى أنه إذا استمر النمو السكاني على هذا النحو فإننا في اليمن نحتاج في عام 2035 إلى حوالي 14 مليون كرسي للطلاب الملتهقين في مرحلة التعليم الأساسي وإلى تدريب 16 ألف طبيب وإلى مليارات الدولارات لتأمين احتياجاتهم من الخدمات الصحية والتعليمية.. منوهاً إلى أن معدلات الخصوبة السكانية في اليمن هي من أعلى المعدلات في المنطقة العربية ويضاف إليها ارتفاع معدلات الأمية بين النساء وخاصة في الريف وارتفاع

وقالت إن الوزارة بصدد تنفيذ مسح ميداني عن عمالة الأطفال وذلك في عدد من محافظات الجمهورية. وأكدت أهمية مثل هذه اللقاءات التي تجمع مختلف الأطراف لأن ما تعانيه من مشكلة سكانية تتطلب تضامراً وتعاون جهود كل الأطراف.. مشيرة إلى أن الوزارة تعمل في هذا الوقت على تهيئة مسح ميداني في كل محافظات الجمهورية يستهدف فئة الفقراء الاجتماعيين بالضمان الاجتماعي والمتوقع أن يشملهم برنامج الضمان الاجتماعي وأن هذه الخطوة هي جزء من معالجة الدولة للمشكلة السكانية والاقتصادية التي يتأثر بها بدرجة أساسية فئة الفقراء.

وقالت إن الوزارة بصدد تنفيذ مسح ميداني عن عمالة الأطفال وذلك في عدد من محافظات الجمهورية. وأكدت أهمية مثل هذه اللقاءات التي تجمع مختلف الأطراف لأن ما تعانيه من مشكلة سكانية تتطلب تضامراً وتعاون جهود كل الأطراف.. مشيرة إلى أن الوزارة تعمل في هذا الوقت على تهيئة مسح ميداني في كل محافظات الجمهورية يستهدف فئة الفقراء الاجتماعيين بالضمان الاجتماعي والمتوقع أن يشملهم برنامج الضمان الاجتماعي وأن هذه الخطوة هي جزء من معالجة الدولة للمشكلة السكانية والاقتصادية التي يتأثر بها بدرجة أساسية فئة الفقراء.

وقالت إن الوزارة بصدد تنفيذ مسح ميداني عن عمالة الأطفال وذلك في عدد من محافظات الجمهورية. وأكدت أهمية مثل هذه اللقاءات التي تجمع مختلف الأطراف لأن ما تعانيه من مشكلة سكانية تتطلب تضامراً وتعاون جهود كل الأطراف.. مشيرة إلى أن الوزارة تعمل في هذا الوقت على تهيئة مسح ميداني في كل محافظات الجمهورية يستهدف فئة الفقراء الاجتماعيين بالضمان الاجتماعي والمتوقع أن يشملهم برنامج الضمان الاجتماعي وأن هذه الخطوة هي جزء من معالجة الدولة للمشكلة السكانية والاقتصادية التي يتأثر بها بدرجة أساسية فئة الفقراء.

### مدير عام الإحصاءات الاجتماعية بالجهاز المركزي للإحصاء يتحدث لـ (الكنوير) :

## مسح ميزانية الأسرة (2005 - 2006) وفر البيانات التي ستسهم في وضع السياسات الصحية لخطط التنمية

والمساكن إلى آخره من المؤشرات بالإضافة إلى مؤشرات دخل الأسرة ودخل الأفراد وأن هذه المؤشرات قد درست بعناية واستخدمت في الحصول على خط الفقر في الغذاء وخط الفقر العام وقد استعملنا أن نعطي بيانات على مستوى المديرية عن الفقر وعن أهم المؤشرات المقارنة بين مسح التي عام 1998م ومسح عام 2006-2005م نجد أن الإنفاق للغذاء والمشروبات على مستوى الأسرة كان في 1998م (54.97%) فالغذاء فقط كان (52.2%) بينما في 2005 - 2006م كان الإنفاق للغذاء والمشروبات (44.81%) وبالنسبة للغذاء فقط كان (43.4%) مما يعني أن هناك إنخفاضاً للإنفاق عن عام 1998م ولو أتينا إلى السكن ومستلزماته نجد أن الإنفاق على السكن في 1998م كان (11.4%) بينما في 2005 - 2006م كان (15.6%) وهناك ملاحظ أنه قد ازداد للأثاث والتجهيزات المنزلية فقد كان الإنفاق عليها في عام 1998م (3.3%) بينما في 2005-2006م كان (3.15%) أي أنه انخفض انخفاضاً بسيطاً.

وبالنسبة للإنفاق على الرعاية الصحية فقد كان في عام 1998م (3%) بينما في عام 2005 - 2006م ارتفع طبعاً ليصل إلى (8%) وكان الإنفاق على النقل والاتصالات في 1998م (4.8%) وفي 2006-2005م بلغ (6.6%) وبالنسبة للثقافة والترفيه فقد كان الإنفاق عليها في عام 1998م (0.4%) بينما انخفض في 2005 - 2006م إلى (0.3%) أما الإنفاق على التعليم فقد كان في عام 1998م (0.6%) بينما في عام 2005-2006م بلغ (1.8%) مما يعني أن هناك ارتفاعاً عن الإنفاق على التعليم وهذه هي أهم المؤشرات فيما يتعلق بالإنفاق أما بالنسبة للمؤشرات في الإنفاق فقد أظهرت نتائج هذا المسح أن هناك مصادر مختلفة للدخل فهناك مثلاً دخل من الأجور والمرتبات وهناك دخل من الإنتاج الزراعي والحيواني وهناك دخل من المبيعات من الأسماك وهناك عائد من دخل الأسرة أي الأسرة التي لها إنتاج وتبيعه وهناك أيضاً إجمالي الدخل السنوي الصافي والذي بلغ في الحضرة للفرد (98.063) ريالاً أما على المستوى الإجمالي

تحديث مؤشرات القوى العاملة وعمالة الأطفال ببيانات العلاقات المساهمة في توفير البيانات اللازمة لإنشاء نظام معلومات الإنفاق الاستهلاكي النهائي العائلي وتحسين تقديرات الحسابات القومية والمساهمة في توفير البيانات التي تخدم بناء سلة الغذاء.

كيفية هائلة من البيانات وأضاف أن هذا المسح وفر كمية هائلة من البيانات سواء عن الصحة أو التعليم أو الإعاقات أو عن الدخل والإنفاق ومما لا شك فيه أن هذه البيانات ستسهم في وضع السياسات الصحية لخطط التنمية موضعاً أن هذا المسح يجري عادة كل خمس سنوات وأنهم الآن بصدد التحضيرات لإجراء مسح آخر مماثل في العام المقبل 2009م وأن التحضيرات لذلك جارية من قبل الكادر في الجهاز المركزي للإحصاء.

وأشار إلى أن هذا المسح جرى تنفيذ على مستوى جميع محافظات (الحضر والريف) واستنتج منه فقط البؤر والرحل وقال: عندنا الآن بيانات جاهزة وقد أنزلت في مواقع الجهاز المركزي للإحصاء على الإنترنت ونحن الآن بصدد عمل ورشة فنية لعرض نتائج هذا المسح خلال شهر يوليو الجاري وأضاف أن الإطار الأساسي لهذا المسح أخذ من تعداد عام 2004م باعتباره إطاراً حديثاً وكان المسح بالعينة شمل تقريباً (أربعة عشر ألفاً وأربعمئة أسرة) من جميع محافظات الجمهورية ونفذ على مدار سنة كاملة في كل شهر تقريباً (ألف ومائتا أسرة) وبعد ذلك تمت المراجعة والتريز وإدخال البيانات في الجهاز المركزي للإحصاء وخرجت النتائج التي هي الآن بين أيدينا.

مؤشرات كثيرة درست بعناية وأشار إلى أن نتائج المسح قد أظهرت مؤشرات كثيرة منها مؤشرات عن البطالة ومؤشرات على الإنفاق للغذاء والمشروبات والملابس

للجمهورية فقد بلغ صافي الدخل السنوي للفرد (117.747) ريالاً وهذه أهم المؤشرات بالنسبة للدخل بيانات متميزة ونوعية تستفيد منها كل الجهات وفي ختام حديثه لصحيفة قال مدير عام الإحصاءات الاجتماعية بالجهاز المركزي للإحصاء أن الفائدة من نتائج وبيانات مسح ميزانية الأسرة 2006-2005م تشمل عدة جهات على اعتبار أن المسح قد أفرز كمية كبيرة من البيانات في جوانب الصحة والتعليم والدخل والإنفاق وأيضاً بيانات عن المساكن وخصائصها وكذا بيانات عن المياه وعن الكهرباء وعن غيرها وطبعاً كل الجهات يمكن أن تستفيد من البيانات التي خرج منها هذا المسح كل فيما يخصها وهذه البيانات متميزة ونوعية ويمكن الاستفادة منها واستخدامها في إعداد الخطة الخمسية القادمة لما لها من أهمية.

هدفنا من المسح تحديث البيانات الإحصائية وقياس التغيرات في أنماط الإنفاق ومصادر الدخل وخصائص المجتمع الأخرى



### وقفة تأمل السلوك الإنجابي

السلوك الإنجابي يعني طريقة ممارسة الإنجاب من حيث التوقيت والظروف والعمر وما إذا كنا نراعي الابتعاد عن الخطر فالإنجاب رغم أنه وظيفة طبيعية فهو يتضمن دائماً درجة من المخاطر على الصحة حيث أن هناك أوقاتاً وظروفاً تكون فيها درجة الخطورة عالية سواء على الحمل أو الحامل أو الجنين أو المولود وهناك مراحل تكون عملية الإنجاب خلالها أقل خطورة.

ويعتبر الوضع الصحي في بلدنا فيما يخص الصحة الإنجابية وصحة الطفولة وبخاصة في الريف اليمني ليس بالمستوى الجيد والسبب الرئيسي في ذلك هو سلوك وممارسات غير سليمة جعلت من الصعب التغلب عليها مالم يرتفع الوعي الذي يقود إلى سلوك إنجابي وبمناخ مناسب وأيضاً معرفة وفهم للخدمات المتاحة وإمكانية الاستفادة منها بالإضافة إلى توسيع هذه الخدمات وتحسين نوعيتها وتوزيعها.

وبينت العديد من الدراسات أن أكثر الفئات السكانية تأثراً بالزيادة السكانية المتسارعة هم الأطفال والأمهات لأن الإجمالي يتحمل أساساً في تجنب الحمل في مراحل الخطورة من العمر فالحمل المبكر (أقل من 20 سنة) والمتأخر أي أن التباين بين حمل وآخر يقل عن (الثلاث والأربع سنوات) والمتأخر (بعد 35 سنة) والعديد أي زيادة على خمسة (الميلاد) وتزداد درجة الخطورة في حالة أكثر من عامل معاً وقد تترافق العوامل السابقة مع ضعف حالة الأم الصحية والغذائية والاجتماعية ووجود مايجعل الحمل والولادة أكثر خطراً على حياتها ومن أهم الأخطار على الأم زيادة احتمال الوفاة وهو مايسمى وفيات الأمومة والذي يعني الوفيات بسبب متعلق بالحمل والولادة أو مضاعفاتها أو الأمراض والحالات التي تصاحبها أو تأتي بسببها.

ومن الأخطار التي قد تحدث أيضاً نتيجة لهذا السلوك الإنجابي الولادات المتعسرة والتي قد تحتاج إلى عملية ونقل دم قد لا يكون متاحين وانفجار الرحم وذلك لأن تكرار الولادات يؤدي إلى رفته وتليف جداره كما قد يؤدي ضغط الولادة إلى انفجاره وهو ما قد يقود إلى النزيف الحاد وموت الجنين سقوط الرحم أي أن ضعف الإقبال الماسكة يؤدي إلى خروج الرحم من فتحة الفرج جزئياً أو كلياً الإصابة بالسكرو والروماتيزم وسرطان عنق الرحم فهي من أكثر الأمراض علاقة بالحمل في المراحل الخطرة ومن هذا يمكن التأكيد أن خفض وفيات الأمومة وأمرائها ومضاعفاتها يمكن أن يحدث في جزء منه من خلال إتباع السلوك السليم أما أخطار هذا السلوك على الجنين والطفل فهي تتمثل في فقدان الجنين أثناء الحمل أو ولادة مولود أقل وزن من الطبيعي (أقل من 2500م) ومثل هذا المولود إذا عاش أصبح معرضاً للإصابة بالعدوى وسوء التغذية التي تؤثر على حياته كاملة بالإضافة إلى ارتفاع معدل الوفيات الرضع والأطفال وأيضاً زيادة التشوهات الخلقية وخاصة زيادة سن الأم على 35م وضعف مناعة الطفل ونقص مقاومته للأمراض المعدية وسوء التغذية ومنها أيضاً ضعف الذكاء خاصة مع ارتفاع العمر.

### السكان والموارد المائية

جواد محمد علي الشيباني

يعتبر الماء أساس الحياة يكاملها كما جاء في الآية القرآنية (وجعلنا من الماء كل شيء حي) والإنسان هو الغاية والهدف في هذه الحياة إذ يحاول تحسين كل الموارد لتحسين حياته وتطويرها مستفيداً من التطور العلمي والتكنولوجي ويعتبر عنصراً فعالاً في التأثير على كل الموارد المتاحة على كوكب الأرض أما إيجابياً أو سلباً عن طريق تنمية الموارد وترشيد استخدامها أو تلوثها وتردي نوعيتها.

وتعد المياه أحد الموارد التي منحها الله لتشكيل أهم مركات الأرض ووجه الأرض لجميع الكائنات الحية البشرية والحيوانية والنباتية وكان الإنسان يحترق حاله حيثما توفرت المياه وتعتبر اليمن قديماً محط جذب للإنسان لما فيها من الخيرات وغزارة الأمطار حيث كان يطلق عليها قديماً بلاد اليمن السعيد، إلا أن الظروف المناخية تغيرت في الأونة الأخيرة من القرن العشرين مما جعل اليمن تواجه مشكلة كبيرة في الموارد المائية ناتجة عن قلة الأمطار والاستنزاف الجائر للمياه مما جعل اليمن من أكثر الدول فقراً في مواردها المائية.

كما تعد اليمن من أكثر دول العالم من حيث النمو السكاني إذ يتزايد عدد السكان بمعدل سنوي مرتفع يبلغ 3% حيث كان عدد السكان (15.8 مليون نسمة) عام 94م وفي عام 97م وصل عدد السكان إلى (16.5 مليون نسمة) حتى بلغ عدد السكان (19.7 مليون نسمة) وفقاً لتعداد عام 2004م. في الوقت الذي تتناقض الموارد المائية كما يتضح من المؤشرات الواردة من الموارد المائية والبنك الدولي للموازنة المائية أن المياه المتجددة بلغت (2500) مليون متر مكعب في عام 1995م واستمرت بنفس الوتيرة حتى عام 2005م بينما ازدادت كمية الاستهلاك للمياه من (2900) مليون متر مكعب عام 1990م إلى (3780) مليون متر مكعب عام 2005م وبالتالي نسبة تزايد العجز إلى أن وصل في عام 2005م إلى (1280) مليون متر مكعب ما ينذر بكارثة مائية ليس فقط لحاجة الإنسان الأساسية وإنما لكل أنشطته المختلفة ورافق هذا الهبوط في مستويات المياه تدهور في نوعيتها لاسيما في الأحواض نتيجة لتلوثها.

كما تتناقص نصيب الفرد من هذه المياه مع تزايد عدد السكان إذ كان نصيب الفرد في عام 95م يصل إلى (162.8) متراً مكعباً وتناقص تدريجياً إلى (147) متراً مكعباً عام 98م (إذ ظل تزايد السكان كما هو فإن نصيب الفرد سيصل إلى (72) متراً مكعباً عام 2026م. ويعتبر نصيب الفرد في اليمن ضئيلاً جداً إذا ما قورن بنصيب الفرد على مستوى الشرق الأوسط الذي يصل إلى (1250) متراً متوسطاً وبالمتوسط العالمي البالغ (7500) متراً مكعباً ومن هنا يجب أن يكون هناك ترشيد في استخدام المياه من خلال إصدار القوانين للحد من الحفر العشوائي للآبار ووعي في استخدام المياه وإتباع الوسائل الحديثة في الري الزراعي وإعادة استعمال المياه العائنة بعد معالجتها في الري الزراعي وإنشاء السدود والحواسر المائية لتغذية المياه الجوفية.